

## اقتصاد

## ملتقى الحوار الاقتصادي .. نحو خريطة لاقتصاد سورية

## خميس: الفوضى أرض خصبة للفسادين وهم ينحسرون حالياً في مختلف المواقع

## الباب مفتوح لجميع رجال الأعمال للعودة إلى الوطن لكن ليس بشكل عشوائي

هناك غائم- صالح حميدي  
عبد الهادي شباط

شهد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على ضرورة الخطر بواقعية إلى هدف الندوات والمؤتمرات الاقتصادية، بحيث تخرج بنتائج واضحة يمكن اعتمادها من الحكومة بعد مناقشتها، منوهاً بضرورة أن الخروج من الحالات الوجودية والتقليدية في هكذا أنشطة، حرصاً على الوقت والجهد، بحيث تكون موجبة لصلب الموضوع، وتخرج بنتائج توضح للحكومة ما هو المطلوب فقله ضمن محاور الاقتصاد، وتقييم ما قامت به الحكومة، منوهاً بأن السقف مفتوح في طرح الأفكار والمواضيع، مشدداً على ضرورة الثقة باقتصاد البلد وخطوات الدولة الجادة في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

جاء ذلك في مداخلة له خلال ملتقى الحوار الاقتصادي الذي انعقد أمس، برعايته، تحت عنوان «نحو حل اقتصادي وطني» في فندق داماروز دمشق، بهدف وضع خريطة طريق للاقتصاد السوري باتجاه التعافي والإعمار وبناء سورية المتجددة والقوية، وتقديم صورة واضحة عن شكل الاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة وتجميع الجهود في بوقة واحدة بما يقلل أعباء وتكاليف عملية بناء الاقتصاد السوري من النواحي المادية والزمنية.

ودعا خميس المشاركين الدخول مباشرة إلى صلب المشاكل وطرق معالجتها واستثمار الوقت بالشكل الأمثل لأن الوقت مهم جداً، إذ يجب الخروج بسياسة محددة تبنين ما هو المطلوب من الحكومة بشكل محدد لتنفيذه، عبر اعتماد خطاب مهني، وأشار إلى أن الحكومة سوف تعمل بخطط كثيرة تصب جميعها في تسهيل الأعمال التجارية والصناعية والاستثمارية، ولفت إلى توفر خريطة ورؤية استثمارية مطلوب ترجمتها على الأرض بخطوات فعلية، وذلك بعد إنجاز خطة تسييس الإجراءات، وطلب من المشاركين عرض عناوين محددة وواضحة وبنية دقيقة قبل عرضها على الحكومة.

وفي معرض إجابته عن بعض المداخلات والتساؤلات أوضح خميس أن الحكومة تعتمد مبدأ إحلال المستوردات خطوة أولى في العمل الحكومي لتشجيع الصناعات والبدء باستثمار فرص العمل الوطنية بكافة مكوناتها.

وعلى صعيد الدعم بين أن الحكومة تبنت تقديم الدعم للمنتج النهائي والسلعة القابلة للتصدير، وتجنب فكرة الدعم مدخلات الإنتاج السائدة، مؤكداً أن الحكومة أجرت تغييرات على الآلية التنفيذية لبرنامج الدعم، خاصة في ظل الظروف الحالية وفي ظل غياب قاعدة البيانات الدقيقة الأمر الذي دفعنا لدعم المنتج النهائي، منوهاً بحرص الحكومة على إيصال الدعم لمستحقيه.

وأوضح أن الفوضى أرض خصبة للفسادين، وهم ينحسرون حالياً في مختلف المواقع والأماكن، وأن الحكومة تعالج الغرغرات بشكل دقيق وفوري.

وعلى صعيد عودة رجال الأعمال والصناعيين إلى الوطن بين خميس أن الباب مفتوح للجميع ومعالجة الاختلافات ما حد من قدرة مصرف سورية المركزي على تحقيق أهدافه بالصورة المثلى، فأصبحت الحاجة ماسة ليستعيد مصرف سورية المركز الثقة بالسياسة النقدية والهدف مهم مثل تخفيض معدلات التضخم وتحريك عجلة الإنتاج.

مشيراً إلى أنه في منتصف العام ٢٠١٦ حدد مجلس النقد والتسليف أهدافه الجديدة في تأمين تمويل العمل الحكومي والحفاظ على استقرار نسبي لسعر صرف الليرة كشرط لازم ولكنه غير كاف ويحتاج لجهود مختلف مفاصل العمل الحكومي والأهلي لضبط ارتفاع الأسعار المحلية. ونجح تضار جهود المصرف المركزي مع باقي المكونات الحكومية بتحقيق نتائج إيجابية تجلت بتقلبات سعر صرف الليرة بحدود تقارب ٥ بالمئة حول المستوى الذي حدده المصرف المركزي قبل عام.

ومن أهم أسباب ذلك الاستقرار التوقف عن التمويل المبالغ به للمستوردات وإلغاء جلسات التدخل ومنع استنزاف ما تبقى من الاحتياطي وتعزيزه من جديد بعد الحد من الدور غير المبرر الذي كان منوطاً لمؤسسات الصرافة وإعادة تفعيل دور المصارف من خلال ترميم مراكز القطع التشغيلية

خلال الفترة الماضية كان هناك تواصل مع الدول الصديقة والجهات المعنية وتم إعداد قوائم للمنتجات السورية القابلة للتصدير مع مواصفاتها وكمياتها، وتم الطلب من الدول الصديقة تزويدنا بمنجياتها القابلة للتصدير، وهناك مناقشات بهذا الإطار، إضافة إلى العديد من القضايا بالتعاون مع بعض الدول المتابعة أي إجراء يتعلق بالمستوردات والصادرات، وأي مسألة تتعلق باستنزاف العملة الأجنبية ومسألة التكميل الاقتصادي هي مسألة مهمة، واليوم هناك حوارات صريحة شهدناها في الأيام الماضية خلال معرض دمشق الدولي، سواء كانت فعاليات اقتصادية أم حكومية وتم التركيز عليها بالمناقشات لتدخل في طور التنفيذ.

وخلال الملتقى، أشار الوزير إلى وجود العديد من الترابر بدأت الوزارة بدعمها للشراكة مع الدول الصديقة، لافتاً إلى أن نجاح معرض دمشق الدولي والنتائج الإيجابية التي يحققها مثل تعزيز للتبادل التجاري بين الدول، وهذه تعتبر مسألة مهمة، وهناك عدد من رجال الأعمال من دول متنوعة لديهم صفقات لاستيراد منتجات سورية من مختلف القطاعات، وكان التركيز الأساسي على النسيج والألبسة والقطاعات الغذائية، مشيراً إلى وجود مذكرة تفاهم أولية تم توقيعها خلال الأيام الأولى للمعرض منها في قطاع الإسمنت وغيره من القطاعات، وقد اعلمتنا بعض الشركات أنها مقتنعة بجدي هذا الاستثمار ليصار إلى استكمال الإجراءات الخاصة بها، وعن هوية الاقتصاد السوري أكد أنه الاقتصاد التنموي.

## سورية ما بعد الأزمة

بدوره قدم رئيس هيئة تخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني عرضاً حول البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الأزمة، مبيّناً أن مرحلة تحليل وتقييم الحالة الراهنه تتضمن الوضع العام للقطاع وتحليل المؤشرات المادية والنوعية وعرفة تطورها مع تحديد اتجاهات تطور المؤشرات خلال السنوات القادمة، مع افتراض استمرار الوضع على ما هو عليه من دون أي تدخل، بحيث يمثل ذلك السيناريو المرجعي، وتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن هذا الافتراض، إضافة إلى دراسة وتحليل الأداء في القطاعات والتشريعات والقوانين ومدى توفيقها لبيئة مناسبة للعمل، وعلاقة ذلك بتطور المؤشرات المادية والنوعية والاستثمارات وغيرها مع تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وإبراز

## نحو اقتصاد تنموي

بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ«الوطن»، أن هدف الاقتصاد السوري في هذه المرحلة هو تشجيع التصدير، مؤكداً أنه

زيادة الرواتب ليست السبيل الوحيد لتحسين معيشة المواطن  
محبوب: مطلوب سلع سورية بمواصفات دولية وأسعار صينية

شيء جميل وإن معرض دمشق الدولي وملتقى الحوار الاقتصادي هو الاطلاقة الحقيقية لاقتصاد الوطني، ولقائنا اليوم يعتبر نقطة البداية لرسم سياسة واضحة للاقتصاد عابداً الأساسي هو الحوار.

## خطاب اقتصادي موحد

من جانبه تحدث رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع خلال الملتقى مطالباً بتوحيد الخطاب الاقتصادي، منوهاً بضرورة إحياء الشركات الناجح المحلي الإجمالي وعدالة في توزيعه، وذلك ضمن برنامج إصلاح واضح المعالم وقابل للقياس الإنتاجية، لتوظيف رؤوس الأموال في سورية وليس في الدول المجاورة «علماً أن هذا الكلام لا يسر البعض، لكن هذه الاطلاقة يجب أن تكون

من الزراعة لأنه عندما نشعب نستطيع أن نتحرك في معظم الاتجاهات الأخرى ومن ثم نتنقل إلى مرحلة الموارد والتي يجب التركيز عليها.. ولغت القلاع إلى أن ورقة العمل المقدمة من اتحاد غرف التجارة السورية بما تحتويه من مقترحات، إنما تعبر عن وجهة نظر ممثلي الاتحاد والصناعيين والتجار، حيث أكدوا أن ما تحتاجه سورية هو إصلاحات اقتصادية واسعة ومعقدة نستطيع من خلالها نقل اقتصادها إلى حالة من الانتعاش الذي يعتمد على تحقيق نمو مستمر في الناتج المحلي الإجمالي وعدالة في توزيعه، وذلك ضمن برنامج إصلاح واضح المعالم وقابل للقياس الإنتاجية، لتوظيف رؤوس الأموال في سورية وليس في الدول المجاورة «علماً أن هذا الكلام لا يسر البعض، لكن هذه الاطلاقة يجب أن تكون

من جانبه تحدث رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع خلال الملتقى مطالباً بتوحيد الخطاب الاقتصادي، منوهاً بضرورة إحياء الشركات الناجح المحلي الإجمالي وعدالة في توزيعه، وذلك ضمن برنامج إصلاح واضح المعالم وقابل للقياس الإنتاجية، لتوظيف رؤوس الأموال في سورية وليس في الدول المجاورة «علماً أن هذا الكلام لا يسر البعض، لكن هذه الاطلاقة يجب أن تكون

من جانبه تحدث رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع خلال الملتقى مطالباً بتوحيد الخطاب الاقتصادي، منوهاً بضرورة إحياء الشركات الناجح المحلي الإجمالي وعدالة في توزيعه، وذلك ضمن برنامج إصلاح واضح المعالم وقابل للقياس الإنتاجية، لتوظيف رؤوس الأموال في سورية وليس في الدول المجاورة «علماً أن هذا الكلام لا يسر البعض، لكن هذه الاطلاقة يجب أن تكون

## قائلاً لـ«الوطن»:

## وزير الاقتصاد: هدف الاقتصاد السوري في

## هذه المرحلة تشجيع التصدير

## حاكم المركزي: ندرس تعزيز التمويل

## الحكومي بإصدار شهادات ايداع

## النشاح: رسم سياسة واضحة للاقتصاد

## عمادها الأساسي الحوار

## وزير المالية: لن نرفع دعاوى بحق المكلفين

## غير الملتزمين بالضريبة

## وزير السياحة: المواضيع المطروحة تعني

## القرارات وتصويبها

## المصارف.. شريان الاقتصاد

والجاء الارتياح الاقتصادي العام التي خفضت حجم احتياجات القطاع اليومية التي كانت ترتبط بسلك المضاربة والتخوفات أو التخوينات التي كان يسعى البعض لشراؤها لإضعاف البنية النقدية للاقتصاد السوري. منوهاً بتطوير أدوات الدفع والتحويلات الإلكترونية والدفع الإلكتروني للفواتير في بداية عام ٢٠١٨، وما سيجن عن ذلك البدء بتقليص تداول الأوراق النقدية وخفض عوامل التلاعب بسعر الصرف والقيام بالضاربات، كما يسمح بالتنفيذ الفوري للحالات بتسريع وتيرة الحركة الاقتصادية التي تتأخر أيام وأحياناً لأسابيع بسبب تكلس مفاصل البنية النقدية والمصرفية في سورية، كما ستمهم سهولة عمليات السحب والإيداع والتحويل بزيادة الإيداعات وبالتالي زيادة حجم المبالغ المتاحة للإقراض.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام أن المصرف يدرس ويبحث في التعاملات بشهادات الإيداع بالقطع الأجنبي كأحد الخيارات لتعزيز وتأمين التمويل الحكومي. مؤكداً أن سياسة جدولة القروض خلال السنوات السابقة من عام ٢٠١٥ وحتى الآن هي ليست أكثر من حالة ترقيع، مبيّناً أن العديد من المتعثرين يمكن التسوية معهم عبر الحوار والإقناع وأن التوقف عن نشاط الإقراض بسبب القروض المتعثرة كان له أثر سلبي أكثر من مسألة المحافظة على السيولة، وأنه إذا تم تقدير الديون المتعثرة لدى المصارف العامة بقرابة ٢٨٠ مليار ليرة فإن أيضاً قروض الأرباح الذي تم بسبب توقف النشاط المصرفي قد أيضاً بمليارات الليرات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير المالية مأمون حمدان أن

ولدى الاستفسار عن أي زيادة في الرواتب تحرك الاقتصاد قال: «لا يمكن أن تدر أي عملية اقتصادية إلا بعد قرار يدرس بالدرجة الأولى». منوهاً بأننا نهنم بالدرجة الأولى بمعيشة المواطن وزيادة الرواتب ليست السبيل الوحيد لتحسين معيشة المواطن إنما هناك حلول اقتصادية تقوم بها الدولة «ونحن نعلم أن أي زيادة سيكون لها آثار تضخمية إن لم تتوافق بعملية إنتاجية، فالإنتاج هو الأساس وعندما تصل لحالة معينة يمكن بعدها اتخاذ القرارات...». وندعا إلى قيام المصارف ومؤسسات التمويل بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بضمانة مؤسسة «ضمان مخاطر القروض»، من أمر إيجابي مع الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح هذه المشاريع يعتمد على خدمات خدمة الدين على المقترضين (وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الفوائد) وعليه لا بد للمشروع من التفكير بتوفير آليات تساهم بالتخفيف من هذه الأعباء (دعم الفوائد) وتسمح للمقترضين بالسداد المريح. مقررناً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة رؤوس الأموال السورية المهاجرة: العودة إلى تطبيق قانون الاستثمار رقم ١٠/١٠ لفترة لا تقل عن ٧ سنوات مع الحصر على تطبيق جميع بنوده، وتحفيز عودة الخبرات السورية من كوارث وعمل والسماح باليد العاملة والكوادر الأجنبية لحين استطاعة الاعتماد على الموارد البشرية المحلية، والسماح للمستثمر الأجنبي بإدارة استثماراته، والسماح بإنشاء صناديق استثمار محلية بهدف إعادة تنشيط المنشآت المنضرة.

من جانبه بين الرئيس التنفيذي لبنك البركة- سورية محمد عبد الله الحلبي أنه علينا أولاً تحديد هوية الاقتصاد

سيما أن لديهم نحو ١٣٠ مليار دولار في دول الخليج فقط.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين وزير السياحة بشر يارحي أن ملتقى الحوار الاقتصادي السوري هو استمرار للدعم للمنتجات التي تخلق جواً من التشاركية بين القطاعين، كما يعتبر محفزاً أساسياً للاقتصاد بوجود رجال الأعمال لأن المواضيع المطروحة سوف تسهم في إغناء القرارات التي طرحت بالملتقى وتصويبها ليكون لدينا سياسة اقتصادية من خلال العديد من العناوين.

## الصناعة .. محرك الاقتصاد

تحدث وزير الصناعة أحمد الحصو عن خطة الوزارة لتنشيط القطاع الصناعي العام، والتي تشمل تقديم الدعم للشركات الراححة من خلال تأمين مستلزمات استثمارها في العمل والإنتاج والوصول إلى طاقتها الإنتاجية القصوى وتعليم أربابها. خلال رفق نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية ودراسة تكاليف المنتجات بشكل دقيق، وتطوير عمل بعض الشركات الخاسرة عن طريق تحديث خطوط إنتاج جديدة تتوافق مع الصناعة القائمة فيها وذلك بتحويل ذاتي أو بمشاركة مع مستثمرين، وإغلاق الشركات المتوقفة قبل الأزمة والتي لا جدوى من إعادة تشغيلها واستغلال موقعها وبنيتها التحتية لإقامة مشاريع مشتركة مع مستثمرين.

إضافة إلى دراسة واقع الشركات الخاسرة بسبب الظروف الحالية (التي تقع في منطقة تماس) عند تحسن الوضع الأمني المحيط بها، ومعالجة وضع العمالة في الشركات التي تقع خارج السيطرة من خلال توزيع هذه العمالة على الجهات العامة وسيتم دراسة وضع هذه الشركات بعد تحسن الوضع الأمني المحيط فيها.

من جانبه ركز رئيس غرفة صناعة دمشق سامر الدبس على مشكلة ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وقال إن سعر ٢٩٥ ليرة للتر المازوت كبير على الصناعيين والمنشآت الصناعية في ظل ارتفاع أسعار دعم الصناعة داعياً إلى تخفيض سعر المازوت للصناعيين.

كما دعا إلى ضرورة تسهيل عودة الصناعيين والحرفيين إلى منشآتهم الصغيرة ومتناهية الصغر في الزبطين حيث يوجد ٧٥٠ منشأة متوقفة وأصحابها جازمون للعودة إليها وكذلك في منطقة قسطنطين وحوش بلاس وفي حلب.

ولفت إلى أن القطاع المصرفي في سورية شبه مغيب في قطاعه العام والخاص وأن نظام عملياته لا يسمح له بالتمويل ومن يمول يطلب رهونات تعجيزية. بدوره دعا نائب رئيس اتحاد غرف الصناعة محمد لبيب الإخوان إلى ربط المزايا والإعفاءات مع بعض القوانين الاستثمار الجديد واستخدام المواد الأولية المحلية وتحقيق القيمة المضافة وتكامل القطاعات الاقتصادية وجلب الرساميل لمدد زمنية طويلة وودائع مغلقة لفترة محدودة في البنوك العاملة في سورية.

على حين طالب الصناعي خالد محجوب بتطبيق المعاملة القائمة على تحرير المنشآت من أعباء التوقف عن العمل، وتأمين تمويل تشاري عبر البنوك لتشغيلها، وتحقيق التنافسية، عبر تحقيق معادلة منتج سوري بمواصفة دولية وشهادة مطابقة دولية وقبم مضافة ٤٠ بالمئة وأسعار صينية، ودعا إلى محاسبة المسؤولين عن الاستهلاك التي تفقد ومعالجة قرارات منع السفر والجزز على الأموال البالغ زهدية في المصارف أحياناً، واصفاً المصارف بديكارن المراباة بأفعالها، كونها ظالمة على الصناعي، ومطالباً بمصالحة مع وزارة المالية تبدأ بالمسامحة. ما دفع وزير المالية مأمون حمدان بمغفلة تضم مجموعة من المومسين السوريين (والأجانب من روسيا، الهند أو الصين) إضافة لاتحادات المصنوعين وغرف التجارة وغرف الصناعة وشركات شحن البضائع الدولي (أو شركات شحن تنتمي للاتحاد)، ومخلصين جمركيين ومصارف وشركات تأمين.. وربط سورية بمنظومة النقل الذكية ونظم المعلومات الجغرافية.